

البنوك المركزية في العديد من الدول اتقدمه والnamية، السياسة النقدية في ماربة التضخم في ظل خضوع البنك المركزي لقرارات وتجيئات السلطة التنفيذية موا أيضا بدراسة العلاقة ب درجات استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم أين توصلت معظم الدراسات إ وجود علاقة عكسية ب هذين انتقاميين خصوصا في الدول اتقدمه مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في ماربة التضخم ومن ب هذه الدول ازائر حيث أت إ إصدار بعض وبعدها إصدار تعديلات هذا القانون في ار أهداف وأدوات السياسة النقدية من أجل ضمان فعالية هذه ب إعطاء حرية أكثر لبنك ازائر في اختيار الأخذة في ماربة التضخم بعد إعطائه الأولوية ضمن أهداف السياسة النقدية لابد من التطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع لتحقيق نتائج ابابية لأثر لاستقلالية القانونية على ب تعارض أهداف السياسة النقدية الذي يعرقل فعاليتها، فعند ديد هدف ماربة التضخم كهدف د ضرورة إعطاء أية كبيرة دف لقيق الاستقرار في الأسعار وماربة التضخم كهدف أساسى أو وحى للسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخذة فعالية أكثر ي قيق هذا ادف مقارنة بباقي الأهداف ونظرًا للعلاقة امامه ب استقلالية البنك المركزي وماربة التضخم